

تتضمن السياسة الخارجية الأوروبية ثلاثة مجالات وهي كالتالي: السياسة الخارجية والامن وهي ترتكز على ان الدول الأوروبية تضم فيما بينها دول كبرى مثل فرنسا وبريطانيا تملك أسلحة نووية وعضوية دائمة في مجلس الامن بالإضافة الى المانيا وهي دولة مهمة اقتصادياً. ان انسحاب بريطانيا في العام 2020 من الاتحاد الأوروبي لا بد وان يكون له تأثير على قوة أوروبا لكن ربما وجوب التعامل بنسبية تجاه هذا الخروج اذ ان 23 من الدول الأوروبية هي دول عضوة في الحلف الأطلسي وقد انضمت فلندنا الى الحلف في العام 2023 والسويد في 2024 في مجال الامن وبعد فشل المجموعة الأوروبية للأمن لعام 1954 عاد الموضوع الى السطح مجدداً في التسعينيات وتم تطوير مؤسسات مثل الصندوق الأوروبي للأمن او بنية مع ازمة اوكرانيا اخذ موضوع الامن وموضوع التسلح زخماً كبيراً وانعكس في ارتفاع نسبة ميزانية الامن في ايار 2022 قرر الاتحاد الأوروبي تخفيف التبعية تجاه الموارد EU RePower لدول الاتحاد. ضمن ما يسمى بخطة الروسية من نفط وغاز وفحم من 40% الى 13% حتى عام 2027. كما حاولت إيجاد دول مصدرة بدلاً مثل الولايات المتحدة التي تطورت منذ 2004 وهي تشمل جانب اقتصادي يرتبط باتفاقيات الشراكة وبناء مناطق تجارة حرة، وجانب سياسي مثل السياسة الأوروبية تجاه المتوسط او يهتم الجانب السياسي بموضوعات مثل الامن والهجرة. ما يميز السياسة الأوروبية في مجال الهجرة هو تطوير من يسمى بالمسؤولية المشتركة والتي تعني فعلياً ان تتفق أوروبا مع لبنان او تركيا لمنع اللاجئين من التوجه الى أوروبا